أمـا آن الأوان لإنصـاف الكـرد الفيليين؟

قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

جمهورية العراق بالوكالة!

كان لافتـاً تصـريح النائب زياد الـذرب للمدى أن ٨٠ بالمئة من مؤسسات الدولة العراقية تُدار بالوكالة. كنّا نعرف أن مفاصـل الدولة الأمنية كلها في يد شـخص واحـد هو الوكيل الأبديّ المخوّل عنا في حفظ الأمن، لكنـي لم أنتبه إلى وجود جيشـ من الوكلاء يديرون كلّ شـيء تقريبـاً في دولتنا المنكوبة، فاجأنا السـيّد الـذرب أن هناك مثـلاً ١٢٠٠ مدير عـام بالوكالة، مع ما يشتمل عليه كلّ ذلك من خروقات فاضحة للدستور في دولتنا دولة القانون.

أغلب الهيئات "المسـتقلة" لها وكيل يقوم مقام أصيل لم يـأتِ ولا أظنه سيأتي، وتعيينات هـؤلاء الوكلاء جـاءتْ بخـلاف القانون. من قبل السـلطة التنفيذية دون الرجـوع إلى مجلس النـوّاب المخـوّل بالبـتّ في تعيينهـم، كما ينصّ الدسـتور في المـوادّ "١٠٢" "١٠٣" و"١٠٥". كمـا أن هـذه الهيئـات "تذكـروا .. مـا زال اسـمها الهيئات المسـتقلّة" يجـب أن تكون مرتبطـة بمجلس النـوّاب لا بمكتب رئيس الوزراء كما هو معمول به حالياً في تقليدٍ يكسر هيبة القانون ودولته.

هيئـة الإعـلام والاتصـالات مثـلاً، وهـي من ضـمن الهيئـات "المسـتقلّة"، تُـدار بالوكالة، مـع أن الوكيل الحـالي عُـيّن بأمـر ديـوانيّ، كمـا أقيـل سـلفه بأمر ديوانيّ أيضـاً، والمفارقة المضـحكة المبكيـة أن مدير الهيئـة يشـغل منصـبين متنافريـن لا يلتقيـان فهـو رئيس مجلس الأمنـاء في الهيئـة "وكالـة أيضـاً" ومدير عام للهيئة نفسها "ودائماً بالوكالة" مع أن أقلّ الناس معرفة بشؤون الإدارة يدرك أن المنصب الأول يحمل بعداً تشريعياً ورقابياً ويرسم السياسة العامة للهيئـة، بينمـا الثـاني ذو طابع تنفيذي بحـت، فكأن السيّد المدير يصـدق عليه لقب "ذو الرئاستين"، فهو يراقب نفسـه بنفسـه ويشرّع بنفسـه لنفسه ويرسم لنفسه سياساته العامة ويشرف بنفسه على تطبيقها وقد يحاسـب نفسـه أيضـاً وربما منح نفسـه عقوبة إدارية، أو كافأ نفسـه ومنحها امتيـازات ومكارم إذا اقتنـع بحسـن أدائـه التنفيـذيّ، ويقال أنـه يوماً ما طلـب من نفسـه إجازة فلم يوافقْ عليهـا لعدم قناعته بمـبررات الطلـب، وكتب هامشـاً في أسـفل الورقة: "يراجعني"!

العراق يمشـي بالوكالـة، ولهذا فهو يمشـي للوراء، والرغبة في الاسـتحواذ على كلّ شـيء وعدم إشراك الآخرين، أنتج وسينتج بإذن الله وكلاء أكثر فأكثر، يكفـي أن نذكـر أن المؤسسـة الأمنيـة. وهـي أخطـر مفاصـل الدولة الآن بسبب وضـعنا الأمني المتردّي. هي المتضـرر الأكبر من حرب الـوكالات، معظم قادة الفرق هم وكلاء لا أصـلاء، وتعيينهم هم أيضـاً خرق للدسـتور، فهـو تمّ ويتـمّ دون الرجـوع إلى مجلس النـوّاب. لكنّ ذلك غير مهمّ فالدسـتور وضـع ليُخرَق والقانون وُضع لنسمّي قوائمنا الانتخابية باسمه.

نـوّاب اتصلتْ بهـم "المدى" اليـوم قالـوا ان القرار السـاري لا يجيـز أن يكـون هنـاك وكيـل لأكـثر من ثلاثة اشـهر فقط، لكنّ جماعتنا مصـرّون على ضرب القانـون بقانونهـم الخاصّ الـذي جعل مـن العراق "عراقهـم الشخصـيّ" وكيلاً لعراقنا الأصـليّ الذي غاب ولم يعدْ أحد يعرف أين هو الآن.

الغريـب العجيـب أن السـيّد الأمـين العـام لمجلس الوزراء "ومنصـبه بالوكالة أيضاً" هو الذي يصدّر أوامره لكل مؤسسات الدولة التي تدار وكالة.

كيف يتقدّم البلد إذا كان وكيل يدير وكلاء؟

زهير كاظم عبود

احتفلنا قبل أيام بالذكرى التاسعة لسقوط النـظام الدكتـاتـوري ورحيلـه إلى غير رجعة ، وخلال تلك السنوات التسع بلغت المطالبات الشعبية والسياسية لإنصاف الكرد الفيليين ما يمكن أن يتم جمعه بكتاب كبير وجرت المطالبة بأصوات عالية ، كما بلغت المؤتمرات والتجمعات والدراسات ما يمكن أن تفي بالغرض لكشف وتوضيح ومعرفة حقيقة الظلـم والمظـالم التي تعرضت لها شريحة الفيليين في العراق .

ولا نريد بهذه الكلمة الموجزة أن نختصر ما تعرض له الكرد الفيليين خلال السنوات المريـرة التـي تلت انـقلاب شباط ١٩٦٣ وحتى سقوط سلطة الدكتاتور في نيسان ٢٠٠٣ ، ولا يخفى على أحد ما قدمته هذه الشريحة المجاهدة والمناضلة من أجل عراق موحد وديمقراطي ، ووفقا لهذا تشيد جميع الأحزاب العراقية عربية أو كردية في أدبياتها وإعلاناتها ما سجله الفيليون من مواقف وطنية سجلها لهم بكل فخر التاريخ السياسي العراقي المعاصر .

ووفق ما جاء به النظام العراقي الجديد من التزام دستوري بمساواة العراقيين أمام القانون ، واستنطاق عذابات القمع القومي والسياسي للكرد الفيليين ، وأن تعمل السلطات كافة التشريعية منها والتنفيذية والقضائية ، وأن تتضافر جهود الأحزاب العراقية ومنظمات المجتمع المدني من أجل رفع كاهل الظلم الذي لحق بالفيليين ، وأن تتفهم السلطة التشريعية حاجتهم لقوانين تزيل تدريجيا الظلم المستمر والغبن الذي لحقهم جراء مواقفهم الوطنية ، وتجنبهم الروتين والمراجعات والركض خلف معاملاتهم ، وعلى وفق هذا الأساس تكون المطالبة بالإنصاف وعدم إبقاء الأمور تحت باب الدراسة والمراجعة والتأجيل .

لم يقم الكرد الفيليون ببيع بيوتهم للسلطات السابقة ، ولم يقم الكرد الفيليون بإهداء محالهم وأموالهم تبرعا للحكومة المبادة ، ولم يقم الكرد الفيليون بدفع شبابهم قرابين لحروب السلطة الغاشمة ، فقد تمت مصادرة بيوتهم وأملاكهم دون وجه حق ، ودون وجود سند قانوني ودستوري ، وتم تهجيرهم ودفعهم إلى مناطق الحدود الملغومة باتجاه إيـران دون جريمة أو حكم قضائي بعد أن سلبتهم السلطة جميع مستمسكاتهم القانونية والشخصية ، وأسقطت عنهم مواطنتهم وجنسيتهم ، إلا أن المحزن عدم وجود قانون يسعف إعادة أملاكهم ويعيد لهم حقوقهم ، وتم التعامل معهم كأي مالك عقار خاضع للتنازع ، وتم إخضاعهم إلى مراجعة لجان المنازعات العقارية أسوة بمن لحقه غبن فاحش في بيع أملاكه ، أو أنـه على خـلاف مع جهة حكومية أو شخصية حول عائدية عقاراته ، ولم يصدر لهم قانون يبيح لهم استعادة محالهم وأماكن عملهم وكأنهم تخلوا عنها بإرادتهم ، ولم يصدر قانون يحصي أعداد شهدائهم الذين أخضعتهم السلطة الدكتاتورية للتجارب الكيماوية وتمت تصفيتهم وإعدامهم بالجملة دون سبب أو جريرة في سجن أبوغريب، ولم يتم العثور على رفاتهم حتى اليوم ، أو من الذين دفنوا أحياء في مجاهل زنزانات الأمن العام ، والذين قتلوا في صحراء السلمان ، والذين عبروا تلك المسافات القاحلة الممتدة على شريط الحدود العراقية – الإيرانية ، لم يلتفت لهم كل الذين منحوهم الوعود وتعاطفوا معهم ، ونسيهم السياسيون الذين كان الفيليون سنداً لهم في نشاطهم السياسي ، وتناساهم المسؤولون بعد أن ذاقـوا حـلاوة المسؤولية والكرسي وأصابهم الوهن والخدر ، بل تناساهم الكثير ممن كنا نعتقد أنه لن ينساهم مطلقا ، فكانوا الوقود والحطب الذي يضيء مسيرة الطريق ، وكانوا الشموع التي أنارت لكل هؤلاء درب الحرية والخلاص من الدكتاتورية ، وتحملوا بأرواحهم وبصدورهم معارضة السلطات الغاشمة ، ومعهم تلك الأفـواج من الناس الذين شردتهم السلطة بلا مأوى ولا مال ولامعين سوى أنهم حملوا العراق بين جوانحهم .

أحيلت قضية الجرائم التي تعرض لها الكرد الفيليون إلى المحكمة الجنائية العراقية العليا ، واختزلت المحكمة تلك الجرائم والمآسي الإنسانية ، وما لحقهم من عمليات القتل الجماعي والإبادة البشرية والتهجير القسري ، وإسقاط الجنسية عنهم ، ومع كل هذا الأمر ، فقد أصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا قرارها العادل باعتبار تلك الجريمة من جرائم الإبادة الجماعية ، وهي من أشد الجرائم الدولية بشاعة وانتهاكاً وخطورة .

ومن المحزن أن يطالب البعض بتدويل قضية الكرد الفيليين بعد أن بلغ اليأس مواجع عميقة في نسيان قضيتهم ، ونحن نتجح بأن النظام الدكتاتوري قد رحل إلى غير رجعه ، وأن دولة القانون والدستور والحقوق عمرها تسع سنوات وبنيانها مرصـوص ، ومـن المحـزن أن ترتفع الأصوات تسأل عن التشريعات والقوانين التـي تنصف هـذه الشريحـة العراقية الأصيلة والفعالة والمساهمة الأكيدة في بناء الدولة الاتحادية القائمة على أساس الحرية والديمقراطية ،لكننا لا نجد من يجيب بصدق وصراحة .

بعد صدور قرار المحكمة الجنائية العليا ومصادقة الهيئة التمييزية فيها عليه اصحب القـرار باتـاً ومكتسباً الدرجة القطعية ، وصوت مجلس النواب العراقي بالإجماع في جلسته الاعتيادية السادسة عشـرة المنعقـدة يـوم الاثـنين الموافق ٢٠١١/٨/١ التي عقدت برئاسة السيد رئيس مجلس النواب على قرار المحكمة التي اعتبرت ما تعرض له الفيليون عمليات إبادة جماعية ، كما أن دولة رئيس الوزراء أطلق بياناً تضمن وعداً بمعالجة قضايا الفيليين بما ينسجم مع تضحياتهم .

ومن الواضح أن قرار الحكم باعتبار ما حصل للكرد الفيليين من جرائم الإبـادة الجماعيـة يضـع علـى عـاتـق الحكومة مسؤوليات عديدة لتنفيذ هذا القرار البات والملزم التنفيذ ، ووفق تلك المسؤولية يقع عليها تبعات مادية ومعنوية تجسد القيمة القانونية للقرار القضائي الـذي أصبح باكتسابه الدرجة القطعية قانوناً ملزماً للجميع . وإذا كنا نتساءل عن موعد التفات الجميع إلى قضية الكرد الفيليين ، فحق على كل صاحب ضمير أن يعالج بأقصى سرعة قضية الساكنين في مخيمات اللجوء في إيران من أبناء العراق ، ووضع خطة عقلانية مقبولة لغرض إعادتهم إلى العراق بما يعيد لهم حقوقهم المشروعة وكرامتهم المسلوبة، وإعانتهم على العودة إلى حياتهم التي بعثرها النظام الصدامي .

ويحق لنا أن نتساءل هل لم يحن الوقت حتى اليـوم لأن نطالع قـرارات تنصف الفيليين أو تعيد لهم حقوقهم ؟فلم نقرأ قـرارا تشريعياً يضمن لهم ما فقدوه من أموال منقولة أو غير منقولة ، ولم نجد أن هناك قراراً ينسجم مع قرار المحكمة حول جرائم الإبـادة الجماعية التي تعرضوا لها ، أو قـرارا يضمن عودتـهم لوطنهم وبلداتهم وأعمالهم وأملاكهم وأراضيهم بما يؤكد حقيقة ما حصل لهم ، ولم نلمس العمل على رفع جميع الآثار السلبية التي نتجت عن ممارسات السلطة الدكتاتورية الغاشمة والظالمة بحقهم ، إذا كنا حقا نعتقد ونؤمن بأن أبناء الكرد الفيلية من المكونات الأساسية لهذا العراق ، وأنهم الأبناء المخلصون والبررة الذين لم يبخلوا بـأرواحـهم وأمـوالـهم واسـتقرارهم في سبيل أن يكون العراق كما هو اليوم . مما يتوجب على السلطات العراقية التشريعية والتنفيذية والقضائية العمل على رفع تلك الآثار التعسفية وإعادة الحق إلى نصابه ، وندعـو أيضـا في هـذا المجـال وزارة الهجرة والمهجرين ، و منظمات المجتمع المدني والإعـلام العـراقي إلى مسـاندة هذه الخطوات الإنسانية المنسجمة مع الدستور ، فلم يزل الفيليون تحت حلم تحقيق الوعود والمواقف السياسية التي تعترف بحقوقهم ، ولم يزل الكرد الفيليون ينتظرون بارقة أمل في أن يتم إنصافهم وهو يستحقون هذا الإنصاف .

كما نوجه في الوقت نفسه الدعوة إلى رئاسة إقليم كردستان لتفعيل قرار المحكمة وبذل المزيد من المساعي لتشريع القرارات التي تليق بقضية الفيليين ، وهم الشريحة الكردية – العراقية التي ساندت الثورة الكردية منذ بواكير انبثاقها بالرجال والمال والدعم المعنوي ، ولم تزل حتى اليـوم مكوناً عراقياً يعتبر مفخرة في العطاء والإصـرار على التمسك بالحق والعدالة بين مكونات العراق التي لم يتم إنصافها.

ملصق لتخليد مأساة الكرد الفيلية

ضـرورة تفعيـل اتفاقيـة التعـاون والصداقـة

نتحدث في موضوعنا هذا عن اتفاقية الإطار الإستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية ، ولم نعن الاتفاقية الأولى المتعلقة بانسحاب القوات الأميركية من العراق بعد أن تم الانسحاب في نهاية عام ٢٠١١.

إن واقع العراق في هذه المرحلة وهو يعاني مشكلات عديدة ومتنوعة ، منها ما ورثها من النظام السابق ومن تداعيات عملية تغيير النظام وما أفرزته هذه العملية من تدمير دوائر ومؤسسات الدولة وإلغاء وجودها وبالتالي أصبحت عاجزة أو قاصرة عن تنفيذ مهامها في المجالات كافة سياسية واقتصادية وأمنية وغيرها.

صبيح الحافظ

ولمعالجـة هـذه المشـكلات خطـت حكومة العراق المنتخبة خطوة بالاتجاه الصحيح وذلك مـن خلال عقد شـراكه مـع الولايات المتحـدة الأميركية ، وفعلاً تم إعلان مبادئ علاقة وصـداقة طويلة الأمد بين جمهورية العـراق وبينها وتم توقيع الإعلان المذكور آنفـاً في ٢٦ تشـرين الثـاني ٢٠٠٧ ، إن تبنـي تلك المبـادئ التي احتواهـا الإعلان المذكور سـوف يسـاهم في تعزيـز وتنمية الديمقراطيـة في العراق وإنجـاح العملية السياسـية مـن خـلال تعزيـز المصـالحة الوطنيـة وبناء اقتصـاد متنـوع ومتطور يضمن اندماج العراق في المجتمع الدولي. وبنـاء علـى تلك المبـادئ تم إبـرام اتفاقية للعلاقة المسـتقبلية بـين الدولتين العراقية والأميركيـة في السـابع عشـر مـن شـهر تشـرين الثاني العـام ٢٠٠٨ ، وقد حظيت هـذه الاتفاقية بموافقة البرلمـان بالإجماع عام ٢٠٠٩.

لقـد تعهـدت الولايـات المتحـدة الأمريكية بموجـب هـذه الاتفاقيـة بمجموعـة مـن المهـام والمسـاعي في المجالات السياسـية والاقتصـادية والأمنية والثقافية وغيرها وذلـك لجعل العـراق دولة قويـة ومتكاملة ، ففـي مجـال السياسـة نجـد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعهدت بتدعيم جهود حكومة العراق في إقامتها علاقات إيجابية مع دول المنطقة قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل في الشـؤون الداخليـة للآخـر والحـوار الإيجابـي بين الـدول والحـل السـلمي للخلافـات بمـا في ذلـك المسـائل المترتبـة على ممارسـات النظام السـابق التي مازالت تلحق الضرر بالعراق.

وفي مـا يخـص تعزيز الأمن والاسـتقرار في العـراق فـإن الحكومتـين تواصـلان العمـل علـى وضـع الترتيبـات الدفاعيـة والأمنيـة من خلال تعزيز قـدرة جمهورية العراق على ردع جميع التهديدات الموجهة ضـد سـيادتها وأمنها وسـلامة أراضيها ، وفي مجـال التعاون الثقـافي والاجتماعي تقـوم الحكومـة الأميركية بوضـع برامج الزمـالات الدراسـية للطلبـة العراقيـين في مجـالات العلـوم والهندسـة والطب وتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والإدارة العامة والتخطيط الإستراتيجي مع تسـهيل عملية الطلبات للحصـول على التأشـيرات الأميركيـة مـن أجـل تفعيـل مشـاركة المؤهلين العراقيين في النشاطات العلميـة والتعليميـة ،مـع تبـادل زيـارات الفرق الرياضية وإجراء المباريات وغيرها من النشاطات الأخرى.

ومن أجل تحسـين صحـة مواطني العراق تعهدت أميركا بالعمل لوضـع برامج تبادل الأطبـاء الاختصاصـيين وتشـجيع نقـل الخبرات في المجال الطبي والمسـاعدة في إقامـة علاقات بـين المؤسسـات الطبية مع حمايـة البيئة الطبيعيـة وتقديم الخدمات والأجهزة الصـحية الأميركيـة ، ومكافحة الأمراض والوقايـة منهـا ، مـع تقديم كل مـا يعزز ويقوّي المؤسسـات الصـحية في العـراق ، وفي مجـال الزراعـة وتنميتهـا وتطويرها القيام بتشجيع ووضع البرامج التي تـؤدي إلى زيادة إنتاجية المحاصـيل الزراعية بهدف تحقيق دخول أعلى وزيادة العمالة الزراعية مع تشجيع صادراتها ،وقد تضـمنت الاتفاقية أيضاً التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات بهدف النمو الاقتصـادي وتنمية صـناعة وسائل الاتصـالات في العـراق وذلـك مـن خـلال تبادل المعلومات وتشجيع مشاركة العراق الفعالـة في اجتماعـات ومبـادرات منتدى إدارة الانترنـت ، وكذلك دعم وتطوير آلية وأمـن نظـام العدالة الجنائيـة بما في ذلك الشرطة والمحاكم والسجون ،إن الاتفاقية تشـمل أيضـاً الكثير من المبادرات البناءة التـي تعهـدت بهـا الحكومـة الأميركيـة لمسـاعدة العـراق في مجـالات عديـدة في التجـارة والاقتصـاد والتنميـة والإعمـار والبنـاء وإقامـة المصـانع والمشـاريع الخدميـة الأخرى مثل توفير مياه الشـرب وإنشـاء السـدود وإحياء الأراضي البور والمساعدة في تنمية الثروة الحيوانية بما فيها الثروة السـمكية وغيرها من مجالات التطـور والبنـاء بهـدف جعل العـراق من الدول المتقدمة إقليمياً ودولياً.

ورغم مـرور أكثر مـن ثلاث سـنوات على إقـرار هـذه الاتفاقيـة لم تفعّـل مبادئهـا بصـورة كلية من قبـل وزارتنـا والدوائر الأخـرى ذات العلاقـة ، لذا نؤكد ضـرورة مفاتحة الولايات المتحدة الأمريكية بالطرق الدبلوماسـية على إبداء المساعدة من أجل التنمية والتطوير ومعالجة المشـكلات في المجـالات كافة ، وبالأخص مجال الصـحة وصـناعة الأدويـة ، وكذلك تنميـة الثروة الحيوانية والزراعة والمياه وغيرها.

انسحاب الاميركان من العراق مقدمة لتعاون ستراتيجي بين الدولتين

أربعينية أربيل!

أحمد حسين

ما الذي يمنع المنظومة الدينية إسلامية كانت أم غير إسلامية، شيعية وسنية، من تحشيد الجماهير لزيارة معارض الكتب؟!، لست متفقها في الدين لكنني لا أعتقد بوجود حرمة شرعية تخشاها المرجعيات الدينية إن دعت أتباعها إلى مثل هكذا زيارة، من منطلق الحديث النبوي "اطلب العلم ولو كان في الصين"، وها هو العلم يأتينا ساعيا ليحط رحاله في أجنحة المعارض العراقية التي تقام سنويا في محافظات عدة.

معرض أربيل الدولي يـزوره يوميا نحـو ٦٥ ألف عراقـي وعراقية من مختلـف المحافظات العراقية، بحسـب ما ذكـر القائمون علـى المعرض، وإذا ما افترضنـا اسـتمرار معدل الزوار هذا طوال أيام المعرض العشرة فالحصيلة هي ٦٥٠ ألف زائر، رقم لا يشـكل نسـبة ١٠٪ من أعداد زوار الأربعينيـة الحسـينية الأخيرة، هـذه الزيارة التي تكلف الدولة سـنويا مئـات المليـارات من الدنانير سـواء بما يتـم تقديمه من خدمات صـحية وبلدية، ومالية تبلغ خمسة ملايين دينار لكل موكب من المواكب الحسينية التـي تقدر بالآلاف، إلى جانب مئات أخرى من المليارات تصـرف من قبل الأحـزاب الدينية وبعض رجال الدين والأثريـاء ومواطنين من الطبقات المتوسطة وحتى الفقيرة.

فضـلا عـن ذلك هناك أضـرار وخسـائر يتسـبب بها الزوار تقـدر بمئات المليـارات مـن الدنانير أيضـا، ناهيـك عن تعطيـل الحياة وقطـع أرزاق آلاف من عوائل الكسبة، يضـاف إلى ذلك الدوائر والمؤسسات الحكومية وحركة الحياة التي تصاب بالشلل.

الزيارات الدينية ما هي إلا تحدٍّ أكثر منها أداء لطقوس عقائدية، وللتحدي أن يتخذ أشكالا عدة ليس بالضَرورة أن تكون جيوش (المشاية) أو نصب السـرداق في الطرقـات، للتحدي أن يأخذ شـكل محاربة الجهـل والأمية بالثقافـة. لا انتقص بذلك من عقائد الآخرين ولا أقصـد تسـفيه معتنقيها بقدر ما أطرح تسـاؤلا مفاده: ما الذي يمنع مرجعيات مختلف الأديان من دعـوة أتباعها إلى تنظيم زيارات أربعينية مصـغرة لمعارض الكتب؟ إنها زيـارة لا تخـرج على الملة ولا تعنـي ارتياد أماكن يرتادهـا الذين كفروا، ففي المعارض أجنحة متعددة للكتب الدينية.

ليسـت معارض الكتب نوادي ليلية ولا هي حانات، كمـا أنها لا تتعارض مع العقائد سماوية كانت أم أرضية، بل هي تعززها وتنمّي وعي معتنقيها بما تقدمه من مؤلفات فقهية وغير فقهية تعنى بشؤونهم.

لا أدري ما هو سـر التفاؤل الغريب الـذي خالجني وأنا أكتب هذا العمود وأطرح هذه الفكرة، ربما هو تفاؤل مبعثه الأمل بأن يلتفت رجالات الدين إلى تثقيف أتباعهم وتوسـيع مدارك وعيهم لفهم الدين والحياة بالشـكل الصـحيح، هذا الفهـم الذي غاب لقرون طويلة عـن الوعي الجمعي وترك الساحة مفتوحة أمام التطرف والعنف وتوظيف الأديـان توظيفا منفرا لتحقيق منافع ومصالح فئوية وشخصية.